تحديات إعادة بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة: سوريا، والسودان▽

Challenges of State Rebuilding in Arab Spring Countries Case Study: Syria and Sudan

د. مبروك ساحلي*
mabruk Saheli

المقدمة:

شهد الخطاب الثقافي و السياسي منذ نهاية الحرب الباردة مفاهيما عديدة تبلورت و شاعت وانتشرت في إطار ما يعرفه العالم من تغيرات في المفاهيم السائدة، ومن أهمها مفهوم إعادة بناء الدولة خاصة في مرحلة ما بعد الصراعات، الذي اكتسب المزيد من الأهمية على ضوء التغيرات و التحولات الكبرى التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية، و في ظل الدلالات الجديدة التي أصبح يكتسبها، فقد برز تداول كبير لهذا المفهوم في العالم العربي خاصة بعد احتلال العراق عام 2003 وانتشار موجات الانتفاضات الشعبية عام 2011. وانهيار الأنظمة السياسية الحاكمة الذي أدى بدورها إلى انهيار مؤسسات الدولة معها، ومنها الحالة الليبية، السورية، اليمنية وأخيرا الحالة السودانية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال أهمية موضوع إعادة بناء الدولة الذي يشكل اليوم أحد أهم قضايا المجتمع العالمي، لأن الدول الفاشلة والهشة تبقى مصدر العديد من أكثر المشاكل العالم خطورة، من الفقر إلى المرض، إلى الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر والمخدرات، إلى الأعمال الإرهابية وتهديدها للأمن الإقليمي والأمن العالمي. الإشكالية: لقد شكل سقوط الأنظمة الحاكمة وانهيار مؤسسات الدولة أو فشلها عن تأدية مهامها بداية مرحلة جديدة من شأنها أن تكون أكثر صعوبة من نضال الشعب من أجل بناء دولة حديثة، حيث شهدت دول الربيع العربي (ليبيا، سوريا، اليمن، والسودان) انهيار مؤسسات الدولة، وانعدام الأمن وتردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الإنسانية، وفشلت في إعادة بناء دولة الحق القانون التي يعيش المواطن العربي بكرامة ويتمتع بجميع حقوقه. و انطلاقا مما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية: ما هو المقصود بعملية إعادة بناء الدولة؟ وماهي تأثير تحديات الداخلية والخارجية التي تشهدها دول الربيع العربي (سوريا، والسودان) في على عملية إعادة بناء الدولة؟

▽تاريخ التقديم : 2024/7/26 تاريخ القبول: 2024/8/3 تاريخ النشر: 2024/9/30
* أستاذ السياسات العامة/ جامعة ام البواقي –الجزائر / Sahlimabrouk.aa@hotmail.fr
This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

منهجية الدراسة:

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة، والمقترب النظمي، بهدف تأصيل مبدأ الحياد في البحث العلمي للتوصل إلى نتائج أكثر علمية وموضوعية من ناحية. والمساهمة الايجابية في الارتقاء بالبحث العلمي في العالم العربي من ناحية أخرى.

أولا– مفهوم إعادة بناء الدولة: أصبح في الألفية الجديدة إعادة بناء الدولة أولوية رئيسة للمجتمع الإنمائي الدولي، ولا سيما في "الدول الهشة". حيث تم تعريف إعادة بناء الدولة على أنها:

– الجهود المتضافرة والمستدامة والتي تركز على بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع.[1]

– و إعادة بناء الدولة هو إنشاء وتعزيز المؤسسات اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المدى الطويل.[2]

– وفي أبسط صيغته، يشير إعادة بناء الدولة ولا سيما كما يفهمها المجتمع الدولي منذ تسعينيات القرن الماضي، إلى مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الجهات الفاعلة الوطنية و / أو الدولية لإنشاء وإصلاح وتعزيز مؤسسات الدولة حيث تآكلت هذه المؤسسات بشكل خطير أو هي مفقودة، وتشمل الأهداف الرئيسية لإعادة بناء الدولة توفير الأمن، وإرساء سيادة القانون، والتسليم الفعال للسلع الأساسية والخدمات من خلال مؤسسات الدولة الرسمية الوظيفية، وتوليد شرعية سياسية لمجموعة مؤسسات الدولة الجديدة (التي يجري بناؤها).[3]

والتركيز على إعادة بناء الدولة هو الهدف الرئيس، فالدول الهشة هي التي تفتقر فيها هياكل الدولة إلى الإرادة السياسية و / أو القدرة على توفير الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر و تحقيق التنمية وحماية أمن وحقوق السكان. وبالتالي ينبغي أن تكون المشاركة الدولية متضافرة ومستدامة، وتركز على بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، من خلال المشاركة في مجالين رئيسيين:

---

[1]-Organisation For Economic CO-operation and Development, **"Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations From Fragility to Resilience**", the Journal on Development,vol 09. Paris, 2008.P7.

[2]- The Centre For Global Development (CGD), **State Building and Global Development**, Washington , The Centre For Global Development Publications, 2006,P 04.

(https://www.cgdev.org/sites/default/files/2848_file_STATE_BUILDING1_0.pdf

[3]-Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, **Understanding State-Building from a Political Economy Perspective An Analytical and Conceptual Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for International Engagement** . London , Overseas Development Institute,September 2007, P13.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أولا، دعم شرعية الدول ومساءلتها من خلال معالجة قضايا الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان ومشاركة المجتمع المدني وبناء السلام.

ثانيا، تعزيز قدرة الدول على أداء وظائفها الأساسية، وتشمل: الحد من الفقر، ضمان الأمن؛ وتعزيز الوصول إلى العدالة؛ وتهيئة بيئة مواتية لتقديم الخدمات الأساسية، والأداء الاقتصادي القوي، وتوليد فرص العمل. ومن شأن دعم هذه المجالات أن يعزز بدوره ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. كما للمجتمع المدني دور رئيس في المطالبة بالحكم الرشيد وتقديم الخدمات.[1]

– كما عرفت منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية إعادة بناء الدولة على أنها:"عملية داخلية لتعزيز قدرة المؤسسات وشرعية الدولة التي تقودها العلاقات بين الدولة والمجتمع".[2]

و اعتبرت وزارة التنمية الدولية البريطانية أن إعادة بناء الدولة يقوم على أساس تعزيز العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتطوير طرق فعالة للتوسط في هذه العلاقة".[3]

في حين عرف فوكوياما إعادة بناء الدولة على أنه:" تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ، وهو بذلك نقيض تحجيمها أي تقليص كل من مدى و قدرة الدولة في أن واحد. تعريفا أيضا، مدى الدولة وأفق مجالاتها وأنشطتها ووظائفها المختلفة، بداءا بتوفير الأمن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مرورا بتوفير التعليم وحماية البيئة، وانتهاء بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية وإعادة التوزيع الثروة. من الجهة المقابلة، قوة الدولة قوة قدرتها المؤسساتية والإدارية على تصميم السياسات وسن الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ".[4]

ظهر مصطلح إعادة الدولة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث ركز على آليات إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدر تهديد الأمن والسلم والاستقرار العالمي، وشملت هذه المقاربة عدة قضايا مرتبطة

---

[1]- **Ibid**.P14.

[2]-The Word Bank-UNDP, **State -Building:Key Concepts And Operational Implications in Two Fragile States :The Case of Sierra leone and Liberia. Washington :** The Word Bank Publications, 2010 ,P6. (https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/24780/Key0concepts0a0ra0Leone0and 0Liberia.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

[3]- **Ibid**.P7.

[4]- فرانسيس فوكوياما، تر: مجاب الإمام. بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي والعشرين، الرياض: العبيكان للنشر، 2007، ص11.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والإصلاح السياسي والاقتصادي، لمجموعة من الدول الفاشلة التي تبقى مصدرا لتفشي أزمات العالم، والتي خلقت وراءاها حزاما من الدول الهشة.[1]

ويعرف (ريتشارد كابلان) إعادة بناء الدولة بانه" المجهود المبذول لاعادة تأسيس، حكومة فعالة في دولة أو اقليم لا يوجد به مثل ذلك الكيان، أو يوجد به كيان تعرض للضعف الشديد."[2]

فعملية إعادة بناء الدولة تركز على تقوية الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم ما، بشكل يُمكن هذه الأبنية من القدرة على توفير السلع العامة. ويقع في قلب تلك العملية بناء سلطة ذات سيادة، تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية، وتعبر عن السلطة الجماعية دون الحاجة إلى استخدام الإكراه.[3]

وبالتالي فعملية إعادة بناء الدولة تعتمد على الأبعاد التالية: إعادة بناء الشرعية، إعادة إرساء الأمن، فعالية إعادة البناء.[4]

ثانيا– تحديات بناء الدولة في سوريا والسودان: تشهد سوريا والسودان تحديات أدت إلى انهيار مؤسسات الدولة وفقدت سيطرتها على إدارة شؤون كامل الدولة، وأصبحت ضمن الدول الهشة[5*]، حيث احتلت سوريا المرتبة الخامسة بمجموع 107 نقطة لعام 2023 بعد كل من الصومال ، اليمن، جنوب

---

[1] - محمد الشريف أقضي، لزهر وناسي، إعادة بناء الدولة الفاشلة: دراسة في المنطقات المفاهيمية والنظرية، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد 09، العدد02، جويلية، ص503.

[2] - احمد همام محمد همام، إشكالية إعادة بناء الدولة في الدول العربية فيما بعد 2010، المجلة العلمية كلية التجارة جامعة أسيوط، العدد72، 2021، ص 19.

[3]- محمد فايز فرحات، الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص42.

[4] - مبروك ساحلي، حمزة علويط، إشكالية التدخل الخارجي في عملية إعداة بناء الدولة في ليبيا، المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلدج06، العدد02، ديسمبر 2022، ص189.

[5] - *الدول الهشة: هو الاصطلاح المستخدم للبلدان التي تواجه تحديات إنمائية حادة بشكل خاص مثل ضعف القدرات المؤسسية، وسوء نظام إدارة الحكم، وعدم استقرار الأوضاع السياسية، وفي أغلب الأحيان تعاني من عنف مستمر أو من آثار التركة التي خلفتها صراعات حادة في الماضي. وتضم الدول الهشة سدس سكان العالم البالغ عددهم 6.5 مليار نسمة، لكن يأتي منها نصف وفيات الرضع في العالم، ويقطن فيها ثلث البشر الذين يعيشون على أقل من دولار للفرد في اليوم. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: المؤسسات الدولية للتنمية. الدول الهشة المتأثرة بالصراعات، 2013

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EXTIDAARABIC/0,,contentMDK:22746604~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1774633,00.html

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

السودان، الكونغو الديمقراطية، أما السودان احتلت المرتبة السابعة ضمن تقرير الدول الهشة بمجموع 106 نقطة.[1]

الجدول رقم (1): يوضح ترتيب سوريا والسودان ضمن الدول الهشة

	2019		2020		2021		2022		2023	
	الرتبة على المستوى العالمي	مجموع النقاط	الرتبة على المستوى العالمي	مجموع النقاط	الرتبة على المستوى العالمي	مجموع النقاط	الرتبة على المستوى العالمي	مجموع النقاط	الرتبة على المستوى العالمي	مجموع النقاط
سوريا	04	111.5	04	110.7	03	110.7	03	108.4	05	107
السودان	08	108	08	104.8	08	105.2	07	107.1	07	106

Source: The Fund for Peace, **Fragile States Index2023–Annual**, Washington 2023.

– The Fund for Peace, **Fragile States Index2022–Annual**, Washington 2022.

– The Fund for Peace, **Fragile States Index2021–Annual**, Washington 2021.

– The Fund for Peace, **Fragile States Index2020–Annual**, Washington 2020.

– The Fund for Peace, **Fragile States Index2019–Annual**, Washington 2019.

[1] - The Fund for Peace, **Fragile States Index2023-Annual**, Washington 2023, P07.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

01- التحديات الاقتصادية والاجتماعي: يشكل التحدي الاقتصادي وإعادة بناء الاقتصادي كما كان قبل الحرب من أهم التحديات التي تواجه عملية إعادة بناء الدولة التي تشهد حربا أهلية، فلقد ألحق النزاع بسوريا خسائر بشرية واجتماعية مدمرة، ويبلغ العدد الإجمالي للاجئين أكثر من 6.5 مليون لاجئ سوري في منتصف العام في 130 دولة، وهو أقل بقليل مما كان عليه في نهاية عام 2022، وتستضيف معظمهم دول مجاورة، بما في ذلك تركيا ولبنان والأردن. وهو الأكبر على مستوى العالم، كما كان الحال خلال العقد الماضي.[1]

تعرّض الاقتصاد السوري إلى خسائر كبيرة خلال فترة النزاع، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 أقل من ثلث قيمته في عام 2010، وتجاوز إجمالي الخسائر الاقتصادية، بما فيها الفرص الضائعة، خلال الاثني عشر عاما 700 مليار دولار أميركي أي أكثر من 35 ضعف الناتج المحلي لعام 2022، وتشمل هذه الخسائر التدهور في القيمة المضافة المنتجة سنويا، بالإضافة إلى الخسائر المرتبطة بالثروة المتراكمة أو رأس المال التراكمي، وهي خسائر دمرت عقودا من العمل والثروة وتحتاج لعدة أجيال لإعادة البناء، آخذين بعين الاعتبار أن هذه التقديرات محافظة؛ حيث استندت إلى القيمة الحقيقية التاريخية وليس القيمة الاستبدالية لرأس المال وفق الأسعار والشروط التقنية الراهنة، كما أنها لا تشمل الخسائر المستقبلية المقدرة نتيجة الأضرار التي لحقت بالاقتصاد أو الأضرار التي لحقت بالبيئة نتيجة الحرب.[2]

ترافق تدهور الناتج الاقتصادي ودمار أو تعطل رأس المال التراكمي بما في ذلك البنية التحتية والتجهيزات مع اختلالات اقتصادية كبرى أبرزها تراجع المشاركة في النشاط الاقتصادي ووصول معدلات البطالة إلى أكثر من 40 % حيث خسر الملايين فرص عملهم بالإضافة إلى غياب شروط العمل اللائق، كما قارب عجز الميزانية العامة 50 % من الناتج المحلي مع اضمحلال الإيرادات العامة وتدهور الإنفاق العام باستثناء الإنفاق العسكري مما راكم دينا عاما غير مسبوق يفوق 250 % من الناتج المحلي لعام 2022، هذا العبء سيلتزم الأجيال المستقبلية بسداده لعقود قادمة.

ومع تلاشي الصادرات وزيادة الاعتماد على الاستيراد تجاوز العجز التجاري 40% من الناتج وانعكس ذلك في سقوط حر لقيمة الليرة السورية لتصل إلى 8500 ليرة للدولار حاليا مقابل 47 ليرة للدولار عام 2010، وترافق ذلك مع معدلات تضخم جامح حيث تضاعفت الأسعار بأكثر من 100 مرة في نهاية

[1] - بالعربية، اللاجئون بالأرقام بحسب جنسياتهم وكبرى الدول المستضيفة، 02/11/2023
https://arabic.cnn.com/world/article/2023/11/02/refugee-displacement-report-2023-infographi
[2] - المرجع نفسه.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2022 مقارنة بعام 2010 وترتب على ذلك تآكل حاد للقوة الشرائية لدخول السوريين ومعاناة غالبيتهم من الفقر واعتماد الكثيرين على المساعدات الإنسانية.[1]

أما الحالة السودانية فلقد أدى النزاع الحالي بين الجيش وقوات الدعم السريع إلى تراجع الاقتصاد السوداني بنسبة تصل إلى 42%، و وقفت عجلة الإنتاج في العاصمة الخرطوم مركز الثقل الاقتصادي بالبلاد منذ منتصف أفريل 2023، كما تأثرت العديد من المناطق الأخرى ذات الأهمية الاقتصادية، حيث خرجت عن العمل 400 منشأة في قطاعات مختلفة (من بينها الصناعات الغذائية والدوائية) في الخرطوم بعد التخريب الذي تعرضت له، كما تعرض 100 فرع للمصارف العاملة في البلاد للنهب والحرق والتدمير الكامل بما فيها أجزاء كبيرة من بنك السودان المركزي، و تضاعفت الأسعار بأكثر من ثلاث مرات مما سبب اضطراب سلاسل الإمداد وانخفاض قيمة الجنيه السوداني[2] .

تمثل هذه النقاط مجموعة من الشواهد على حجم الضرر الذي لحق باقتصاد السودان، في وقت تفاقم فيه الحرب الأزمة الاقتصادية بالبلاد، مما يؤثر سلبا على إعادة بناء الدولة مستقبلا.

02- تحدي الهوية و إشكالية الطائفية: وتشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة "المواطنة"، بما يعنيه ذلك من انتفاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد. بحيث يكون ولاء الفرد قبليا أو لغويا أو عرقيا، هو المشكل لتوجهه السياسي والمهيمن على سلوكه الاجتماعي[3].

ويمكن تصنيف تفسير فشل الدولة القطرية في بناء هوية نهائية لها ولمواطنيها، تمكنها من تحقيق الاندماج السياسي والثقافي والاجتماعي لشعبها، إلى صنفين أساسيين:

الصنف الأول: بنية المجتمع العربي الذي " .. يتكون من عدد من الجماعات المتمايزة والمختلفة الانتماء، ولا سيما جماعة القبيلة والطائفة. ولقد استطاعت هذه الجماعات المتمايزة بشكل أو بأخر أن تحافظ على هويتها الخاصة متحاشية الانصهار في بوتقة واحدة داخل المجتمع، وهذا يعني أن هذه البنى تعاني التصلب والجمود الذي يقهر إمكانية تشكل المجتمع في صورة عصرية وحضارية...."[(4)] ففي سوريا يوجد

[1] - ربيع نصر، 700 مليار دولار خسائر سوريا... والإعمار مهمة مستحيلة، المجلة، 14 يونيو 2023، 4https://2u.pw/fyWTtn

[2] - عربية Sky news، الحرب تفاقم أزمات الاقتصاد السوداني في 2023، https://2h.ae/zuqN، 19/12/2023

[3]-أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص20.

[4]- هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، تر: محمد المنجي الصيادي، سلسلة السياسة والمجتمع بيروت: دار الطليعة، 1984 ، ص218.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

70% من السّنة (العرب)، 8 إلى 9% من العلويين (العرب)، 8% من السنة (الأكراد)، 8% من المسيحيين (العرب الأرثوذكس في الدرجة الأولى)، 2 إلى 3 % من الدروز (العرب)، 1% من الشيعة (العرب وسواهم)، أقل من 1% من السنة (الشركس)، أقل من 1% من أقليات أخرى كاليزيدية والإسماعيلية، ومنها عدة آلاف من اليهود.[1]

أما الحالة السودانية فتشهد تزايد الولاءات الأولية على حساب الولاء للدولة الوطنية، ويرجع ذلك إلى هيمنة القبيلة، حيث لعبت القبيلة في المجتمع السوداني قديما وحديثًا دورا متميزا في الحياة الاجتماعية والسياسية، ويتميز المجتمع السوداني المعاصر بحفاظه على البنية القبلية بشكل أو بأخر، إلى درجة تجعل من الهياكل القبلية هياكل متداخلة مع الهياكل السياسية التي تتخذ من القبائل مستندا لنفوذها السياسي والعسكري، كما نجدها اليوم في غرب السودان عندما استخدام النظام بعض القبائل العربية كالقوات خاصة (قوات الدعم السريع) لمحاربة الحركات المتمردة في غرب السودان دارفور والنيل الأزرق وجبال النوبة، وتتقاسم القبائل الكبرى في السودان النفوذ والأقاليم، فأغلب المناطق قبلية في السودان، فعلى سبيل المثال دارفور، ودار زغاوة، ودار حامد... وغيرها من المناطق الأخرى في السودان.[2]

فالنظرة السريعة إلى الأحزاب السودانية تكشف عن ارتباط معظمها بالمكون القبلي، أو الطائفي، أو الإثني معا. والقبيلة حاضرة، وبقوة، وسط حركات الهامش الثائرة، وفي الحروب والنزاعات المستوطنة في البلاد تحت شعارات المشاركة العادلة في السلطة والاقتسام العادل للموارد والثروة. كما أنها حاضرة في نزاعات حيازات الأراضي وتغولات السلطة على المشاريع الزراعية وعلى أراضي السكان والقبائل في مناطق بناء السدود وحفر آبار النفط، وكذلك النزاعات المتعلقة بالاحتجاجات المطلبية، وبفشل السلطة في تقديم الخدمات، أو استخدامها لهذه الخدمات كسلاح. والقبلية حاضرة، في سياسات وتكتيكات السلطة من أجل التمكين والبقاء، ومن أجل ضرب قوى المجتمع المدني. وتعتمد أحزاب عديدة، وبعضها بشكل كامل على القبيلة من أجل الحشد وبسط النفوذ السياسي. وحتى جهاز الدولة نفسه، لا يزال يضع سؤال القبيلة في أوراق البيانات الرسمية. وتأسيس الجيش السوداني، ثم تغذيته بالجنود، من خلال تجنيد أبناء القبائل المختلفة عبر ترشيحات زعماء هذه القبائل، متوخيا مراعاة التناسب والتوازن ووضعية الجيش كمؤسسة قومية، على

[1] - العربية، التوزيع الطائفي بسوريا.. أقلية علوية تحكم أكثرية سُنية 26/03/2011 ، https://www.alarabiya.net/articles/2011%2F03%2F26%2F143052

[2] - عبد الله أحمد جلال الدين محمد، الدولة والقبيلة في السودان: القبيلة في دارفور مثلا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 13يونيو 2017، https://democraticac.de/?p=47623
https://democraticac.de/?p=47623

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الرغم أن ذلك لم يمنع إستحواذ أبناء قبائل محددة، بسبب التفاوت في فرص التعليم، على أغلبية مناصب سلك الضباط.[1]

لقد أصبحت القبيلة بتعدد دلالاتها تشكل تهديدًا للاستقرار السياسي لكثير من الدول لأنها تهدد بخلق كيانات سياسية جديدة وتؤدي إلى انقسامات أو تحالفات جديدة، وبعض هذه المجموعات التي تقوم على الانتماء القبلي بدأ بتقوية علاقاتها الداخلية مؤكدة وجودها، ومؤثرة في سياسيات الحكومات، وفي حالات محددة يكون وجود الحكومات مرتبطا بالتوجهات السياسية لهذه المجموعات القبلية، كما نجدها في مناطق جبال النوبة في السودان، والأفارقة مقابل العرب في دارفور، كذلك القبائل في شرق السودان. تشكل القبيلة عقبة أو تحدٍّ لقيام دولة وطنية حديثة في السودان، خاصة في ظل هيمنة النظام القبلي والصراعات القبلية المتكررة في دارفور وكردفان وغيرها من المناطق الأخرى في السودان.[2]

بحسب هذه القراءة فإن فشل الدولة في العالم العربي، في تحقيق الاندماج وتوحيد مشاعر الانتماء لمواطنيها لها، يجد سببه في استمرار تأثير البنى الاجتماعية الموصوفة بالجمود والتصلب. لقد سبق لبرهان غليون أن وجه نقدا وجيها لمثل هذا التفسير، واعتبره تبينيا غير مبرر لمقولات الإستشراق التقليدية المتمحورة حول الفيلولوجية[3] .

ومع أننا لا ننفي حقيقة وجود هذه البنى التقليدية، فإننا لا نميل إلى اعتبارها عاملا حاسما في فشل الدولة وعجزها عن تحقيق الاندماج السياسي والثقافي لمجموع مواطنيها. في عكس هذا الاتجاه يمكن النظر إلى استمرار هذه البنى، على أنه نتيجة بديهية لفشل الدولة في تقديم نفسها كهوية بديلة لهذه الانتماءات القبلية والطائفية والمذهبية والجهوية، والتي يمثل استمرار فاعليتها السياسية والثقافية علامة قاطعة على فشل الدولة في تحقيق نقلة مجتمعها، من مستوى المجمع التقليدي الذي ينتظم قبليا أو طائفيا، إلى مستوى المجتمع العصري الذي ينتظم سياسيا في إطار الدولة.

أما الصنف الثاني: من الأسباب فينسب هذا الفشل إلى ممارسات السلطة داخل الدولة وهي ممارسات توصف بكونها لا ديمقراطية، عنيفة واستبدادية، مما زهد مواطنيها في الانتماء إليها كهوية جامعة لهم

[1] - الشفيع خضر، القبيلة وواقع السودان الراهن، القدس العربي، 2017/09/24، 2https://2u.pw/wv7qHZ

[2]- عبد الله أحمد جلال الدين محمد، المرجع السابق.

[3]- برهان غليون، المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، ط.3. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص117.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وضامنة لمصالحهم، وكرس بالنتيجة الانتماءات القبلية والطائفية لديهم وأحياها[1]. ومع هذا التفسير لا يخلو من صحة، فإن القول بأن الاستبداد السياسي سبب في ظهور النزاعات الطائفية والقبلية والجهوية قول لا يمكن الاطمئنان إليه، لأمرين اثنين:

– الأمر الأول: هو أن استمرار النزعة الطائفية والقبلية هو نتيجة حتمية لفشل الدولة في بناء هوية، تمكنها من صهر قبائلها في بوتقتها السياسية والثقافية من ناحية، وتأسيس هذه الدولة على هوية جزئية لا تحظى كل مواطنيها.

– الأمر الثاني: هو أن المسالة الجوهرية في الجدل السياسي داخل الدولة في العالم العربي لا تتلخص في سؤال من يحكم؟ أو كيف يحكم؟ فحسب، بل تتمحور أيضا، وربما أساسا حول هوية الدولة، هل الدولة كل مكتمل غير قابل للتجزئة؟ أم هي جزء من فضاء أوسع؟ وهل هي قادرة كما هي عليه الآن، على أن تكون معبرة عن الإرادة العامة لمواطنيها وخادمته لمصالحهم المشتركة؟

وإذا أخذنا هذين الأمرين بعين الاعتبار، جاز لنا القول بأن ممارسات الدولة الاستبدادية الراجعة إلى فشلها في تحقيق الاندماج الاجتماعي والسياسي والثقافي لمواطنيها، لا يجد تفسيره في بنية المجتمع العربي ولا في كيفية اشتغال السلطة داخلها هل هي ديمقراطية أم لا فحسب؟ بل يجب أن يعزى هذا الفشل إلى حقيقة الدولة ذاتها، بما هي دولة قطرية مؤسسة على هوية جزئية ليست محل إجماع مواطنيها، لا يمكنها البقاء إلا بفرض هويتها بالقوة، وإلزام الناس بالولاء لها.

03– التحدي الشرعية و اشكالية السلطة: ويمكن القول عموما أن هناك أقطارا عربية تتعرض فيها شرعية الدولة نفسها للشك الملحوظ، وأقطارا أخرى تتعرض شرعية أنظمتها الحاكمة فقط لمثل هذا الشك الملحوظ. ولكن أكثر الحالات خطورة، هي تزامن اهتزاز شرعية الدولة مع اهتزاز شرعية النظام الحاكم في الوقت نفسه، من جهة نظر قطاع كبير من مواطنيها. وهناك عدد من الدول القطرية المشرقية(وبخاصة لبنان)، والظرفية (مثل بعض بلدان الخليج واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا) ينطبق عليه هذا الوضع، أي اهتزاز شرعية الدولة وشرعية النظام في الوقت نفسه، وهو وضع جديد لم تألفه هذه الأقطار بهذه الحدة منذ ولادة الدولة القطرية الحديثة منذ استقلالها. وبهذا المعنى، يمثل هذا الوضع عنصرا رئيسيا فيما نسميه أزمة الدولة القطرية في العالم العربي وهي أزمة لم تستوعبها الأنظمة الحاكمة بحجمها وكيفها الحقيقيين إلى

[1]- علي اسعد وطفة،"إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصر"، المستقبل العربي، 282، أوت 2002، ص54.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الآن، ناهيك عن القدرة على الاستجابة الخلاقة لها. إن الاستجابة الأكثر شيوعا، في مجابهة أزمة الدولة والنظام الحاكم، إلى الآن هي المزيد من تقليص الحريات الأساسية، وزيادة القهر والبطش ضد القوى السياسية وهذه الممارسات قد تطيل من أجل النظام الحاكم في الأمد القصير، ولكنها تفوض من دعائم شرعية الدولة نفسها، وتفتح الباب واسعا أمام إمكانات تمرد وعصيان تكوينات اجتماعية طرفية أو هامشية، حقيقة أو مجازا، ومن ثم تفتح الباب واسعا أمام احتمالات تدخل أطراف أجنبية إقليمية أو دولية، إما بمساعدة التكوينات المتمردة، أو بإستغلال تصدع الجبهة الداخلية في العدوان على الدولة القطرية.[1]

ومن مظاهر انعدام الشرعية في سوريا والسودان تجميد العمل بالدستور وتعطيل عمل المؤسسات، الأساس الطائفي للولاء، محدودية العملية الانتخابية، أبدية القيادة، انتهاكات حقوق الإنسان، احتكار السلطة و منع التداول عليها، الفشل في إدارة الخلافات وانتقالها من خلافات سياسية إلى خلافات عسكرية، تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي. ووفقا لتقرير الدولة الهشة لعام 2023 الصادرة عن مؤسسة صندوق دعم السلام The Fund for Peace، ومجلة السياسة الخارجية الأمريكية Foreig Policy، فقد تحصلت سوريا على 10/10، والسودان 10/9.4، وهذا يعني أن الشرعية منعدمة في هذه الدول.[2]

04- التدخلات الخارجية: أدت تدخلات الدول الإقليمية و الدول الكبرى في سوريا والسودان إلى تأجيج الصراع و إطالة أمد الحرب وعدم الاستقرار فيها، حيث يعمل كل طرف خارجي على تمويل الأطراف المتنازعة بالمال والسلاح والمقاتلين مما أضعف الدولة الوطنية وأصبحت دول هشة حيث في معيار الدولة الهشة تحصلت سوريا على 10/10، و السودان 10/9.4.[3]

كما تؤدي التدخلات الخارجية إلى سحق المؤسسات الوطنية، فمثلا لا تسيطر حكومة الأسد سيطرة مباشرة على حزب الله، ولا يعرف مدى سيطرتها على المتطوعين الأجانب الآخرين، وقد تفقد الحكومة الهيمنة على الميليشيات الخاصة بها.[4]

---

[1] - عبد اله بلقزيز، الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية، في : أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 336.

[2] - The Fund for Peace, **Fragile States Index2023-Annual**,Opcit.

[3] - Ipid.

[4] - براين مايكل جنكينز، ديناميكيات الحرب الاهلية في سورية، مؤسسة راند، ص03.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخاتمة :الواقع أن الجدل الدائر حول الهشاشة و الضعف قد أعاد التركيز على مؤسسات الدولة في إطار إعادة البناء. وشدد على الحاجة إلى تكييف التدخلات الخارجية و الأولويات على أساس من المعرفة العميقة بالسياق السياسي والاقتصادي المحلي، ويدل التباين في مظاهر الهشاشة ودرجاتها على أن المعرفة العميقة بالسياق المحلي ضرورة أساسية لضمان نجاح المشاركات المجتمعية سواء الداخلية أو الخارجية في البلدان الهشة.

كما حاولت الدراسة تحديد التحديات التي تواجه سوريا والسودان في عملية إعادة بناء الدولة، حيث توصلت الدراسة إلى أن الدولتين تعاني من تحديات داخلية سواء تحديات بنيوية او تحديات في إطار علاقاتهم مع المجتمع أو تحديات اقتصادية وتحديات التدخلات الأجنبية التي عملت على إضعاف الدولتين ولم تكن عاملا مشجعا لإعادة بناء الدولة، وبالتالي ستعرف الدولتين المزيد من الضعف والاتجاه نحو العجز طالما ظلت تعاني الخصائص نفسها ولم تسع للإصلاح الشامل بما يكسبها فعالية أكبر في أداء وظائفها.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/